أنباء مصرية

صفحة تهتم بشئون مصر
وتبحر في ملفاتها بالتحليل وتناقش
قضايا المغتربيين وتبحث عن حلول لها
egyptnews@alanba.com.kw

لدغة

بعد «هزار» أبلة «انتصار» بنصائحها الجنسية.. ولفظ «السبكي» الصادم.. احنا مش محتاجين ميثاق شرف إعلامي.. ده احنا محتاجين ميثاق «تربية» إعلامية!!

كوبرا

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي

h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

طالب مع انطلاق المرحلة الأولى القوات المسلحة والشرطة باتخاذ جميع الإجراءات لتأمين الانتخابات

السيسي للمصريين: احتشدوا.. وأحسنوا الاختيار لمستقبل الوطن

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي، أن حصول مصر على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي دليل على مكانتها، مؤكدا للعالم بأكمله أن مصر ستبذل قصارى الجهد لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه العضوية من خلال إعلاء مبادئ السلم والأمن الدوليين، ودعم كل جهد يسعى لتحقيق الاستقرار والعمل من أجل التنمية والبناء.

وفي كلمة بثها التلفزيون المصري، امس السبت، بالتزامن مع بدء التصويت في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب خارج مصر، وقبل ساعات من التصويت في الداخل، قال السيسي إن مصر تواصل تقدمها وانتصاراتها على قوى التطرف والإرهاب.

مستقبل مصر

ودعا السيسي المصريين للاحتشاد للتصويت في انتخابات البرلمان من أجل مستقبل الوطن ومن أجل كل شهيد، مشددا بالقول: «احسموا الأمر لصالح الوطن» كما دعا المرأة والشباب للتصويت في الانتخابات البرلمانية، ودعا ايضا المصريين في الخارج للتوجه لمراكز الاقتراع والتصويت في انتخابات البرلمان. وقال الرئيس: «أنتظر من شباب مصر أن يكونوا هم المحرك الرئيسي لهذه المرحلة».

من اجواء انتخابات برلمان 2015 في البحرين (رويترز)

حصول مصر على مقعد غير دائم في مجلس الأمن دليل على مكانتها

إرادة الشعب الحرة وعزيمته الصلبة وقفت في وجه الفاشية

وأهاب بالقوات المسلحة ووزارة الداخلية بتأمين الانتخابات على أعلى مستوى، مؤكدا أن الإرادة المصرية الحرة وعزيمة الشعب المصري الصلبة أداة للقضاء على الاستبداد واختطاف الوطن تحت شعارات مزيفة.

حسن الاختيار

ووجه السيسي كلمته لكافة الشعب المصري بضرورة الاحتشاد أمام لجان الانتخاب لاختيار ممثليهم في مجلس النواب المقبل لتنفيذ الاستحقاق الأخير الذي توافقت عليه القوى الوطنية، مطالبا في الوقت ذاته الناخبين كافة بحسن اختيار ممثليهم في مجلس النواب، وقال: «ادعوكم جميعا رجالا ونساء شبابا وشيوخا فلاحين وعمال من كافة ربوع الوطن للاحتشاد من أجل الوطن لاختيار ممثليكم فأحسنوا اختيارهم.. احتشدوا من أجل شهيد قدم روحه من أجل وطن يليق بنا، من أجل طفل ينتظر منا أن نصنع له مستقبلا واعدا.. اصطفوا أمام لجان الانتخابات وازرعوا بأصواتكم الأمل لغد مشرق لمصرنا الجديدة الواعدة بكم.. ادعوكم إلى استشعار ما يحط ببلدنا من تحديات ومخاطر.. تستهدف تقويض ما حققنا معا وما نأمل في تحقيقه من أجل مستقبل أبنائنا».

مصلحة الوطن

وقال في كلمته: «لعل مشهد ملايين المصريين الذي خرجوا إلى الشوارع والميادين من أجل اسقاط الظلم والفاشية سيظل رمزا على ان اصطفافنا حتميا من أجل الوطن.. والآن ونحن على اعتاب البدء في تنفيذ الاستحقاق الاخير من استحقاقات خارطة المستقبل التي توافقت عليها القوى الوطنية، أنني اؤكد على أهمية هذا الاستحقاق الذي سينتج لنا مجلس النواب صاحب السلطة التشريعية والدور الرقابي وصوت الشعب وترتكز أهمية انتخاب مجلس النواب القادم على اعتبارين أساسيين احدهما اضطلاعه في سن كافة التشريعات والقوانين المكملة للدستور والتي نطمح بأن تأتي متسقة مع الغايات والاهداف التي وضع من اجلها، والثاني سيكون هذا المجلس امام العالم انعكاسا لارادة المصريين القوية ويمثل ضمير هذه الأمة ونبض أبنائها وحصن آمالها وتطلعاتها».

اهمية الشباب

ودعا الشباب إلى أن يكونوا في طليعة يوم الاقتراع، مشيرا إلى أن الشباب قادر على أن يحسم الأمر لصالح الوطن بحماسه وأخلاقه، وشدد على أنه ينتظر من الشباب أن يكونوا هم المحرك الأساسي لهذا العرس الديموقراطي، مؤكدا على ضرورة العمل بتجرد وبإخلاص من أجل رفعة وإعلاء الوطن من خلال استكمال بناء مؤسسات الدولة وإرساء قواعد الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

الصوت الحق

.. وسط أجواء من «التعقيد» وعدم الوضوح، وقصور متعمد أو غير متعمد في الشرح والتعريف، يصل إلى عدم الاهتمام، بدأ المصريون في الخارج أمس وعلى استحياء ـ تحول في الكويت إلى «عرس انتخابي» ـ حسب وصف السفير لأسباب تتعلق بأن غالبية أبناء الجالية من أهلنا في الصعيد ـ أقول بدأوا عملية التصويت في مقار البعثات الديبلوماسية في الخارج كما يبدأون التصويت غداً في 14 محافظة داخل مصر، وللأسف فإن جماعات المصالح، وبقايا الأحزاب والقوى «المنحلة» حاولت ممارسة نفس الأساليب القديمة، البالية، العفنة للتأثير في الناخبين وشراء أصواتهم وتبديل قناعاتهم، اشترك في ذلك رموز الجماعات وبعض رجال الأعمال الداعمين لوجوه بعينها.
ويأبى الفاسدون المفسدون أن يتوبوا، أو يتوقفوا عن محاولات الإفساد، غير أن هذه المحاولات أقل بكثير من سابقتيها اللتين جرتا خلال السنوات الخمس الماضية.
عموما المرحلة الأولى التي بدأت امس وتستمر اليوم للمصريين في الخارج هي مجرد مؤشر وليست مقياسا، ربما أوضحت كذب بعض الأحزاب التي أعلنت مقاطعتها للانتخابات علنا، بينما مرشحوها نزلوا في القوائم أو على المقاعد الفردية، وهذا ما يدفعنا للتأكيد مرة أخرى على أهمية «الصوت الانتخابي» لإخراج برلمان على مستوى التحديات المطلوبة، برلمان منح الدستور أعضاءه الحق في سحب الثقة من رئيس الجمهورية، برلمان لن تقَر خطة السياسة العامة للدولة إلا بموافقته، برلمان يجب موافقة غالبية أعضائه لإعلان حالة الحرب أو حالة الطوارئ، برلمان تستوجب موافقته لإعلان الحكومة، برلمان سيراجع كل القوانين التي صدرت قبل انتخابه، فيقرها أو يعدلها، أو تلغى بأثر رجعي، كأن لم تكن!
أخي المصري في الخارج.. أخي الناخب.. أرجوك صوتك أثمن وأغلى مما تتصور فاجعله صوتا للحق.. وسوطا ضد الباطل، وهو ليس فقط أمانة، ولكنه «لبنة» حقيقية في مصر المستقبل التي ستتركها لأعز «من» تملك.. أبنائك الذين تحملت مرارة الغربة وعذاب الاغتراب وقسوة البعاد من أجل توفير مستقبل أفضل لهم، فاحرص على أن تعطيه لمن يستحقه ولا تكن أبدا سببا في وصول من لا يستحق ليعيد تدمير المحروسة.. من تحت قبة البرلمان.
وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

نكشة

ديربي مصري على ملعب استاد هزاع بن زايد..تأديب وتهذيب وإصلاح..ورغم ذلك الصلح خيبيبيبيبيبيبيبير!!!

ياسين وبهية

ماما «نجوى» هترجع النهاردة ببرنامج اسمه «بيت العيلة».. ومن فات قديمه..تاه!

وحشتنا ماما نجوى وبقلظ.. أكيد هترحمنا من «نفسنة» طنط «انتصار»!

خرابيش

بمجرد خسارة الزمالك لأي بطولة أو حتى مباراة، يطل علينا بأفلامه التي لا تتوقف وآخرها : «هعين صلاح علشان يطفش الخواجة».. ولما اعتذر صلاح، علق «منصور»: «ممكن أدرب أنا لو ملقتش مدربين»!!

«العليا للانتخابات»: 10 جرائم تصويت.. «حكم ضميرك»

أعدت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية برئاسة المستشار أيمن عباس، كتيبا يشمل قواعد إرشادية لعملية التصويت في انتخابات مجلس النواب 2015، واحتوى على صفحة وضعت اللجنة لها عنوان «لو فعلتها فهي جريمة» تتعلق بجرائم التصويت، ووضعت شعارا لها «حكم ضميرك.. تحدد مصيرك».

وحددت اللجنة العليا للانتخابات 10 جرائم للتصويت تؤدى في حالة ارتكاب أي جريمة منها إلى بطلان التصويت، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبها بإحالته للمحاكمة الجنائية.

والجرائم التي تحذر منها اللجنة أثناء التصويت هي:

1. اختلاس أو إخفاء أو إتلاف بطاقة الانتخاب أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب.
2. طباعة أو تداول بطاقة إبداء بأي وسيلة دون إذن من السلطات المختصة.
3. الاشتراك في الانتخاب الواحد أكثر من مرة.
4. إبداء الرأي في الانتخاب مع العلم بعدم الأحقية في ذلك.
5. إهانة أو تهديد أو استخدام العنف مع رئيس وأعضاء اللجنة الفرعية.
6. استخدام أي من وسائل الترويع أو التخويف بقصد التأثير في سلامة سير إجراءات الانتخاب.
7. إتلاف أو هدم المباني أو المنشآت أو وسائل النقل المعدة للاستخدام في الانتخاب بقصد عرقلة سيره.
8. استعمال القوة أو التهديد أو إعطاء فائدة لمنع شخص من إبداء الرأي في الانتخاب أو إكراهه على إبداء الرأي على وجه معين.
9. نشر أخبار كاذبة عن موضوع الانتخاب أو سلوك أحد المترشحين.
10. انتحال اسم الغير خلال إبداء الرأي في الانتخاب.

أرقام ✕ الانتخابات

55 مليونا و606 آلاف و578 ناخبا لهم حق التصويت.
27 مليونا و402 ألف لهم حق التصويت في المرحلة الأولى.
205 لجان عامة على مستوى الجمهورية.
103 لجان عامة في المرحلة الأولى.
102 لجنة عامة في المرحلة الثانية.
11 ألفا و81 مركزا انتخابيا على مستوى الجمهورية.
5 آلاف و459 مركزا انتخابيا في المرحلة الأولى.
27 ألفا و343 لجنة فرعية على مستوى الجمهورية.
12 ألفا و485 لجنة فرعية في المرحلة الأولى.

تحليل إخباري

حل متكرر للبرلمانات نتيجة عدم دستورية القوانين

العربية: تعرض عدد من البرلمانات المصرية لأمر بالحل من قبل المحكمة الدستورية العليا، لعدم دستورية قوانين الانتخابات ومخالفة مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص.
فبرلمانات 1984 و1987 و2010 و2012 قد تم حلها بأمر المحكمة الدستورية.
عقود مرت على تأسيس البرلمان المصري على اختلاف مسمياته، ومحطات عدة شهدها، أبرزها في العصر الحديث كانت حينما غاب صوت الشعب، فحضر قرار بحل المجلس بأمر من المحكمة الدستورية العليا.
ففي عام 1984، وتحت اسم مجلس الشعب أسس برلمان اعتمد على نظام القوائم الحزبية، وكان أول مجلس يتم انتخابه في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، انعقد لسنوات ثلاث، وجاء قرار حله لعدم دستورية قوانين الانتخابات ومخالفة لمبدأ المساواة، حيث اقتصر حق الترشح على نظام القوائم الحزبية النسبية المشروطة، ما تسبب في حرمان المستقلين من الترشح، إضافة إلى عدم حق المستقلين في تشكيل قائمة انتخابية في منافسة الحزبيين.
وفي عام 1987، سمح للمستقلين بالترشح على المقاعد الفردية، وتم تخصيص مقعد فردي واحد لكل دائرة، بينما تم انتخاب باقي أعضاء الدائرة بنظام القوائم الحزبية المغلقة، إلا أن مجلس الشعب آنذاك واجه حكما بالحل أيضا عام 1990، بدعوى عدم تحقيق عدالة المنافسة، مع منافسة المرشحين المنتمين لأحزاب سياسية لمرشحين مستقلين على 48 مقعدا نيابيا بواقع مقعد في كل دائرة انتخابية، فيما ترك لمرشحي القوائم الحزبية 400 مقعد، وهو ما اعتبرته المحكمة إخلالا بمبدأي تكافؤ الفرص والمساواة.
وقبل ثورة يناير، أجريت في نوفمبر عام 2010 انتخابات مجلس الشعب الذي شاركت فيها عدد من أحزاب المعارضة كانت نتيجة جولتها الأولى سيطرة مرشحي الحزب الوطني الحاكم على أغلب المقاعد من الجولة الأولى، سيطرة الحزب الحاكم كانت وراء انسحاب أحزاب من جولة الإعادة احتجاجا على ما اعتبروه تزويرا وأعمال عنف صاحبت الجولة الأولى.
هذا المجلس لم يستمر تشكيله أشهرا، إذ اندلعت ثورة 25 يناير. وفي 13 فبراير، أعلن تنحي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة حكم البلاد، صدر على خلفية الأحداث هذه إعلان دستوري بتعطيل العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى.
مجلس شعب 2012 جمع بين نظامي القوائم الحزبية النسبية المفتوحة بنسبة الثلثين، والنظام الفردي بنسبة الثلث، إلا أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت قرارا بحله لعدم المساواة وتكافؤ الفرص، نتيجة مزاحمة الحزبين للمرشح المستقل على المقاعد الفردية، ومنحهم إحدى فرصتين للوصول إلى مجلس الشعب، إما عن طريق القوائم الحزبية أو المقاعد الفردية، بينما اقتصرت فرصة المستقلين على المنافسة في الثلث المخصص للدوائر الفردية فقط.

في الواجهة

علاقة الرئيس بالبرلمان.. الثنائية الأكثر جدلا

شكل العلاقة بين الرئيس ومجلس الشعب قضية نقاشية تحتل حيزا كبيرا في الشارع المصري وفي الأوساط السياسية والإعلامية، لا لشيء سوى لأن مصر لم تختبر قبلا هذا النوع من البرلمانات ذا الصلاحيات الواسعة.
فالرئيس والبرلمان المرتقب.. الثنائية الأكثر جدلا اليوم في الشارع المصري وفي الأروقة السياسية.
تصورات مختلفة اجتهد كتاب الرأي والمحللون في وضعها كسيناريوهات ترسم شكل العلاقة بين سلطة الرئيس وسلطة التشريع، ولاسيما البرلمان المقبل بما له من صلاحيات هي الأولى من نوعها في تاريخ البرلمانات المصرية، يجعل التكهن بما هو آت أمرا بالغ الصعوبة.
البعض اختار أن يتصور الوضع حال تكتل البرلمان بشتى أطيافه ضد الأجندة التشريعية للرئيس، عندها بحسب أصحاب هذا الرأي، ربما يلجأ كل طرف إلى الدستور، بحيث يهدد الرئيس بحل البرلمان استنادا إلى نص الدستور، ثم يشرع في إجراء استفتاء شعبي لحل البرلمان.
في الوقت ذاته، يقوم البرلمان بسحب الثقة من الرئيس والدعوة لعقد انتخابات رئاسية مبكرة، حيث سيوجه البرلمان للرئيس تهمة انتهاك الدستور.
سيناريو يعني في حال حدوثه، دخول مصر في دوامة جديدة من الفوضى السياسية باعتبار أن كل طرف سيحاول حشد أنصاره في مواجهة الطرف الآخر.
أما السيناريو الآخر فيرى أن العلاقة بين الرئيس ومجلس النواب المنتظر ستتسم بالتعاون والتفاهم حول أمور عدة، كالأجندة التشريعية والخطة والموازنة العامة للدولة وأيضا السياسة الخارجية.

برلمان 2015

● **القضاة يتسلمون بطاقات الاقتراع:** قال المستشار محمد عبداللطيف مسعود، رئيس محكمة جنايات الجيزة، رئيس اللجنة العامة للانتخابات البرلمانية، إنه تم تسليم أوراق العملية الانتخابية لمعظم القضاة المشرفين على اللجان والذين وصلوا في ساعات متأخرة أمس، إلى مقار استراحاتهم في المحافظات البعيدة. وأضاف أن القوات المسلحة وفرت مروحيات عسكرية لنقل القضاة إلى المحافظات، مبينا أنه تم عقد دورات مكثفة للقضاة المشرفين، وإمدادهم بخطوط اتصال مع اللجان العامة، تحسبا للطوارئ، وتم توفير عدد من القضاة كاحتياط، وإنشاء غرفتي عمليات بنادي القضاة ووزارة العدل للمتابعة مع القضاة.

● **الأحزاب تستعد بغرف عمليات ولجان قانونية:** انتهت الأحزاب السياسية من تشكيل غرف عمليات لمتابعة إجراء العملية الانتخابية في المرحلة الأولى كما شكلت لجانا قانونية، لمواجهة أي تجاوز في حق مرشحيها أو مندوبيها. حيث قال حزب الوفد، إن الحزب انتهى من تشكيل غرفة عمليات متابعة الانتخابات، بالإضافة إلى وجود لجان قانونية في كل محافظة، ولجنة قانونية عامة لاستقبال شكاوى المرشحين والتعامل معها.

● **«التحالف الشعبي» يشتكي للسيسي:** أرسل حزب التحالف الشعبي رسالة إلى الرئيس عبدالفتاح السيسي حول تجاوزات المرشحين في الإسكندرية ومحاولة التصدي لها، حتى لا يتم العبث بالعملية الانتخابية ذاتها.

● **«التجمع» ينفي ما تردد عن الانسحاب:** قال حزب التجمع، إنه لن ينسحب من الانتخابات تحت أي مسمى، على الرغم من تحفظه على قوانين الانتخابات وطريقة إدارة اللجنة العليا للانتخابات وعدم حياديتها تجاه المرشحين، موضحا أن الحزب لن يتقدم بأي طعن على أي إجراء خاص بالعملية الانتخابية.

● **«التحالف الشعبي» يختتم مراسلته مع الناخبين:** اعلن حزب التحالف الشعبي، الانتهاء من إرسال الرسائل النصية عبر الهواتف لعدد من الناخبين في بعض الدوائر التي يخوض فيها الحزب الانتخابات، فضلا عن المطبوعات الإرشادية لطريقة التصويت، تيسيرا على المرشحين وعلى مندوبي الهيئات القضائية داخل اللجان.

● **12 ألف لجنة انتخابية تحت سيطرة «الداخلية»:** أنهت وزارة الداخلية الخطة الشاملة، لتأمين البلاد، خلال فترة انتخابات مجلس النواب، بالتنسيق مع القوات المسلحة، وتتضمن تشديد الإجراءات على السجون والمنافذ الحيوية، وتعزيز التواجد الأمني في محيط أقسام الشرطة ورفعت الوزارة حالة الطوارئ حتى إعلان نتائج العملية الانتخابية في المرحلتين، وانعقاد جلسات مجلس النواب وتسلمت 12 ألفا و485 لجنة انتخابية لفحصها وتمشيطها في المرحلة الأولى، وتوفير التعزيزات الأمنية المطلوبة.